المصدر: الاهرام
التاريخ : ٣١ اكتوبر ٢٠٠٥

الناطق الرسمي باسم الرئاسة اللبنانية لـ الأهرام:
لحود ملتزم بتوفير كل الأجواء والظروف المناسبة لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريري

أجري الحوار في بيروت : فتحي محمود

رفيق شلالا

عشية انعقاد مجلس الأمن الدولي علي المستوي الوزاري لبحث نتائج تقرير ديتليف ميليس رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري أكد رفيق شلالا الناطق الرسمي باسم الرئاسة اللبنانية التزام الرئيس اميل لحود بتوفير كل الاجواء والظروف المناسبة لاتمام محاكمة المتهمين في هذه القضية وانزال اشد العقوبات بحق من سيقرر القضاء إدانتهم موضحا انه لا يري ثمة توجه لفرض عقوبات علي سوريا علي الرغم من اللهجة المتشددة لمشروع القرار الأمريكي- الفرنسي- البريطاني لان الاتصالات الدولية المستمرة منذ ايام لا توحي بان الرغبة الدولية تميل الي فرض عقوبات.

وقال المتحدث باسم الرئاسة اللبنانية - في حديث خاص للأهرام - ان الرئيس لحود باق في منصبه حتي نهاية ولايته الدستورية في 24 نوفمبر 2007 وسيواصل تحمل مسئولياته حتي ذلك التاريخ وفاء للقسم الذي ردده امام مجلس النواب يوم انتخابه وأوضح ان استغلال السلاح الفلسطيني للاساءة الي الامن والاستقرار في لبنان امر مرفوض من جميع اللبنانيين ويعرض أي جهة تلجأ اليه للضرر الفادح.

في بداية حديثه وحول مايريده لبنان من اجتماع مجلس الأمن الدولي اليوم - الاثنين - اشار رفيق شلالا الي ان لبنان اكد مرارا احترامه قرارات الشرعية الدولية وهو ينظر بالتالي الي اهتمام مجلس الامن بالوضع في لبنان في سياق اهتمام الامم المتحدة ورعايتها للوضع فيه وما يريده لبنان من مهمة القاضي ميليس واللجنة الدولية للتحقيق هو كشف حقيقة جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري ومعرفة الجهات التي خططت ونفذت الجريمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

النكراء وتأمين كل الادلة الثبوتية التي تحدد هوية مرتكبي الجريمة ليتمكن القضاء اللبناني من استكمال التحقيقات وفق نص البروتوكول بين لبنان والامم المتحدة تمهيدا لصدور التقرير الظني وبدء محاكمة المتهمين.

وقد التزم رئيس الجمهورية العماد اميل لحود بتوفير كل الاجواء والظروف المناسبة لاتمام هذه المحاكمات وانزال اشد العقوبات بحق من سيقرر القضاء ادانتهم وهذا الالتزام يدعم عمل لجنة التحقيق الدولية هو نفسه الذي سبق لرئيس الجمهورية ان اكده للجنة تقصي الحقائق التي رأسها قبل اشهر الضابط الايرلندي بيتر فيتزجيرالد والذي اعد تقريرا انطلق منه عمل القاضي ميليس.
باختصار ما يهم لبنان من تقرير القاضي ميليس هو كشف كل ملابسات الجريمة النكراء دون أي التباس او غموض وعليه فان لبنان ينتظر جلسة مجلس الامن الاسبوع المقبل والمداولات التي ستشهدها وهو يأمل ان تكون الغاية المساعدة في كشف الحقيقة لان هذا هو ما يطمح اليه اللبنانيون والاشقاء العرب والاصدقاء في دول العالم.

أعلن معظم السياسيين اللبنانيين رفضهم فرض عقوبات علي سوريا هل تعتقدون ان فرض مثل هذه العقوبات سيضر بلبنان اقتصاديا؟

ليس من المنطقي استباق جلسة مجلس الامن الدولي والحديث عما يمكن ان يصدر عنها من قرارات علما اني لا اري ان ثمة توجها لفرض عقوبات علي سوريا علي الرغم من اللهجة المتشددة لمشروع القرار الأمريكي- الفرنسي ـ البريطاني لان الاتصالات الدولية المستمرة منذ ايام لا توحي بان الرغبة الدولية تميل الي فرض عقوبات التي لا اعرف ما اذا كانت تخدم فعلا مهمة الوصول الي الحقيقة. واظن انه من المفيد الانتظار قبل اصدار موقف من مداولات مجلس الامن قبل حصولها اليوم الاثنين.

جدد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة نصيحته للرئيس لحود بالاستقالة كما تصاعدت اصوات اخري مؤخرا تكرر نفس الطلب..
ما هو موقف فخامة الرئيس من ذلك وهل هناك تنسيق مع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في هذا الموضوع؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الموقف الذي اعلنه السنيورة وصفه بانه موقف شخصي وليس موقف الحكومة اللبنانية التي يرأسها وقد تكون للرئيس السنيورة اسبابه في هذا الطلب. اما بالنسبة الي الاصوات الاخري فهي

تتوزع علي مجموعات: المجموعة الاولي تضم شخصيات سياسية تنتمي الي الاكثرية النيابية الجديدة وهي ترفع هذا المطلب قبل استشهاد رفيق الحريري لاسباب سياسية وشخصية وخاضت الانتخابات النيابية الاخيرة علي اساسه والمجموعة الثانية تضم سياسيين واعلاميين يتأثرون بتوجيهات بعض الدوائر الديبلوماسية الخارجية ويتولي التنسيق فيما بينهم دبلوماسيون يمثلون دولة او دولتين تتخذان موقفا سلبيا من رئيس الجمهورية لاعتبارات تتعلق بمواقف الرئيس لحود الرافضة لطروحات معينة ولمخططات تضر بمصلحة لبنان العليا وتسيء الي ثوابته الوطنية والقومية.

وقد ساء هذه الجهات ان يرفض الرئيس لحود التجاوب مع هذه المخططات منذ السنة الاولي لتوليه مسئولياته الدستورية وابرزها مخطط توطين الفلسطينيين في لبنان واسقاط توجه الممانعة لديه فيما خص النزاع العربي الاسرائيلي.

كما ان بعض الدول يتخذ الموقف نفسه لاعتبارات اقتصادية ولتمرير مصالحه التجارية في المشاريع التي تنفذ في لبنان خصوصا في ضوء توجه الدولة اللبنانية الي الخصخصة وطمعا بقطاعات لبنانية منتجة يراد خصخصتها وكان من بينها قطاع الهاتف الخليوي وغيرها.

اما المجموعة الثالثة فهي تضم مرشحين دائمين وطارئين للرئاسة الاولي يشنون هجمات متتالية علي رئيس الجمهورية بهدف اسقاطه لتكون لهم الفرصة لتبؤ هذا المنصب الرفيع ومثل هذا التوجه عاشه اللبنانيون قبل التمديد للرئيس لحود وهم يعيشونه مجددا بعد تداعيات جريمة اغتيال الحريري ورفاقه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اما موقف الرئيس لحود من هذه المطالب فهو واحد لانه يدرك خطورة المرحلة الراهنة ودقتها وانعكاساتها السلبية علي لبنان. لذلك فهو ملتزم بالمحافظة علي قسمه الدستوري حتي نهاية ولايته الدستورية في24 نوفمبرمن عام2007 وسيواصل تحمل مسئولياته حتي ذلك التاريخ وفاء للقسم الذي رردده امام مجلس النواب يوم انتخابه وهو مماثل للقسم الذي ردده يوم تخرج من المدرسة الحربية كضابط في الجيش اللبناني.

اما بالنسبة الي العلاقة مع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير فهي علاقة جيدة وممتازة لاسيما ان البطريرك معروف بمواقفه الوطنية وبحكمته وبعد نظره وادراكه لدقة

المرحلة الراهنة وحرصه علي المحافظة علي لبنان ودوره الفريد في محيطه والعالم والذين يعرفون غبطة البطريرك يقدرون هذه المواقف النبيلة التي التزمها وهو مثل الرئيس لحود لا يريد لنفسه شيئا بل يريد للبنان ان يبقي وطنا سيدا مستقلا وحر القرار ووطنا موحدا لجميع ابنائه دون استثناء علما بأن التشاور بين الرئيس لحود والبطريرك مستمر وهو يتناول كل التفاصيل.

ما هو رأي فخامة الرئيس في تقرير ميليس ومحاولات الربط بين فخامته وبعض المشتبه بهم وهل يؤيد تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المتهمين في قضية اغتيال رفيق الحريري؟

لقد اعرب الرئيس لحود عن شكره وامتنانه للجهد الذي قام به القاضي ميليس واعضاء فريقه الدولي كما شكر الامين العام للامم المتحدة كوفي انان علي اهتمامه بالوضع في لبنان من كل جوانبه اما بالنسبة الي التقرير فقد تضمن معطيات ومعلومات بحاجة الي استكمال ومتابعة من القضاء اللبناني بالتعاون مع الفريق الدولي اذ ان ثمة معلومات لم تستكمل بعد واخري تحتاج الي مزيد من التدقيق والملاحقة من الجهات القضائية المختصة والقاضي ميليس نفسه قال ان تقريره ليس نهائيا وبالتالي فان الحقيقة لم تظهر كاملة بعد ونأمل ان يتمكن القاضي ميليس من توفير المزيد من المعلومات والادلة الثبوتية ليتمكن القضاء اللبناني من متابعة التحقيق في هذا الملف المهم وصولا الي كشف الحقيقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اما بالنسبة الي ما سميته" محاولات الربط بين الرئيس لحود وبعض المشتبه بهم" فان مثل هذا الربط لا وجود له الا في مخيلة الذين يعملون علي استغلال التقرير للنيل من مقام رئاسة الجمهورية وشخص الرئيس وافراد عائلته في اطار الحملة المنظمة هذه وقد كان القاضي ميليس واضحا وحاسما قبل شهر عندما قدم تقريره الاجرائي ثم في نيويورك عندما اكد ان الرئيس لحود غير مشتبه به كما انه ليس مدانا وليس متهما الامر الذي يضع حدا للتأويلات والاجتهادات التي تطلق في هذا المجال علما ان الرئاسة نفت جملة وتفصيلا ان يكون احد المشتبه بهم من آل عبد العال قد اتصل برئيس الجمهورية قبيل وقوع الجريمة بثلاث دقائق لان الاتصال برقم الهاتف الخليوي العائد لمكتب الرئيس لحود ـ اذا كان تم هذا الاتصال ـ لا يعني مطلقا انه تم مع الرئيس علما ان الرقم المشار اليه هو بين سلسلة ارقام هاتفية موجودة في سنترال هاتف مكتب الرئيس وهو معروف من العديد من الشخصيات السياسية والرسمية والروحية ومن اشخاص عاديين يتصلون بمكتب الرئيس لطلب مواعيد او للمراجعة بقضايا عالقة

في دوائر الدولة او لتقديم شكاوي.

وفي أي حال فان واقعة الاتصال بمكتب الرئيس لحود ـ اذا كانت حصلت فعلا ـ لا تعني مطلقا ان رئيس الجمهورية رد علي الاتصال وهي استطرادا معلومة لا تؤثر علي الحقيقة بشيء.

اما بالنسبة الي موقف الرئيس لحود من تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المتهمين في اغتيال الحريري فان هذه المسألة لم تطرح بعد بشكل رسمي في الامم المتحدة بل يسعي البعض اليها او هي قيد التداول في الاندية السياسية اللبنانية وعندما تطرح رسميا من قبل الامم المتحدة سيدرسها مجلس الوزراء اللبناني ويتخذ في شأنها القرار المناسب في ضوء مواقف الاطراف اللبنانيين كافة لان مثل هذا الموضوع يجب مقاربته بروح من التوافق الوطني نظرا لدقته واهميته. والي ان تطرح هذه المسألة ويتحدد موقف لبنان منها فان القضاء اللبناني هو موضع ثقة جميع الاطراف وهو قام وسيقوم بواجبه كاملا لاسيما وان الكثير من المعطيات التي استند اليها القاضي ميليس في تقريره وفرتها التحقيقات التى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اجرتها الاجهزة الامنية والقضائية اللبنانية ووضعتها كلها بتصرف لجنة ميليس عندما باشرت عملها ومن هذه المعطيات الشاحنة الملغومة التي استعملت في الجريمة والاتصالات الهاتفية الخليوية وغيرها من العناصر التي سهلت مهمة القاضي ميليس وفريقه.

هل تعتقدون ان تقرير الموفد الدولي تيري رود لارسن حول تنفيذ القرار1559 سيمكن مجلس الامن والدول الغربية من الضغط مجددا علي لبنان لتنفيذ هذا القرار ونزع سلاح الفلسطينيين وحزب الله؟

لقد سبق للبنان ان حدد موقفه من القرار1559 باعلانه احترامه القرارات الدولية وتوجهات المجتمع الدولي الا انه بالنسبة لهذا القرار فقد تضمن فقرات طلب لبنان ان يترك له مسألة البت فيها باعتبارها شأنا لبنانيا داخليا وفي مقدمتها سلاح المقاومة الوطنية وقد التزمت الحكومة التي يرئسها فؤاد السنيورة في بيانها الوزاري التي نالت ثقة مجلس النواب علي اساسه ان تطلق حوارا وطنيا جامعا حول هذه المسألة بالذات للوصول الي الصيغة التي تناسب لبنان وتحفظ وحدته وحرية قراره وسلامة اراضيه.

وفي يقيني ان مثل هذا الحوار مستمر بين الاطراف اللبنانيين بمن فيهم المقاومة الوطنية الذين يضعون مصلحة وطنهم فوق كل اعتبار. فاللبنانيون ادري من غيرهم بما يفيد بلدهم ويحفظ وحدتهم

واعتقد ان المجتمع الدولي متفهم للموقف اللبناني في هذا المجال وهو يتصرف علي هذا الاساس.

اما بالنسبة الي السلاح الفلسطيني الموجود داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها فقد شكلت الحكومة اللبنانية لجنة برئاسة السفير خليل مكاوي مهمتها الاتصال بالفصائل الفلسطينية لدرس هذا الموضوع بكل تفاصيله واجري السنيورة سلسلة لقاءات مع الجانب الفلسطيني لهذا الغرض وصدرت عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس مواقف تشجع علي المضي في الحوار مع الفلسطينيين وصولا الي ما يضمن ايجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة الحساسة التي تتصل بشكل او بآخر بالنزاع العربي-الاسرائيلي وتطوراته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ولا شك ان هذه المعطيات والمستجدات ستكون ماثلة خلال مداولات مجلس الامن ومناقشته لتقرير لارسن وليس لدينا ادني شك من ان السيد رود لارسن المطلع علي حقيقة الاوضاع في لبنان يدرك اهمية المحافظة علي المناخات الهادئة والاجواء الايجابية الضرورية التي تسهل تطبيق القرار1559 لمصلحة الامن والاستقرار ليس في لبنان فحسب بل كذلك في دول المنطقة كلها لاسيما تلك المعنية بالوضعين اللبناني والفلسطيني علي وجه الخصوص.

عادت قضية السلاح الفلسطيني في لبنان للظهور مرة أخري بشدة علي الساحة السياسية ماهو موقف الرئيس لحود من هذا الموضوع؟

لقد اكد الرئيس لحود مرارا ان حماية الفلسطينيين في لبنان مسئولية الدولة اللبنانية ولا يجوز ان يتحول السلاح الفلسطيني الموجود داخل المخيمات الي غير الوجهة التي يجب ان يصوب في اتجاهها واي خلل من هذا النوع يؤثر سلبا علي القضية الفلسطينية وعلي الفلسطينيين اما السلاح خارج المخيمات الفلسطينية فيجب ان تتم معالجته من خلال الحوار مع الفصائل المعنية لان اساءة استعماله تضر وتؤذي الاستقرار في لبنان.

ولا شك ان الحوار الذي بدأته الحكومة مع الفلسطينيين سيضع الاطر المناسبة لمعالجة هذه المسألة التي تبقي لبنانية- فلسطينية وينبغي ان تأخذ في الاعتبار مصلحة الطرفين المهم الا تكون هناك خلفية للمعالجة غير تلك التي تؤمن مصلحة اللبنانيين والفلسطينيين علي حد سواء اما استغلال هذا السلاح للاساءة الي

الامن والاستقرار في لبنان فهو امر مرفوض من جميع اللبنانيين ويعرض أي جهة تلجأ اليه للضرر الفادح.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ولعل الاخوة الفلسطينيين يدركون هذه الحقيقة وسيتصرفون علي اساسها وقد يكون من المفيد البحث عن قواسم مشتركة تضع حلولا واقعية لهذه المسألة ولا يكون هدف معالجتها خدمة لاهداف اخري.

اختفي الحديث مؤخرا عن اتفاق الطائف بعد ان كان بندا اساسيا في كل تصريحات السياسيين هل تعتقد ان الظروف مازالت مناسبة للتمسك بهذا الاتفاق والسعي لتنفيذه

لقد طغت مواضيع عدة علي الساحة السياسية اللبنانية جعلت موضوع اتفاق الطائف يتراجع قليلا عن التداول السياسي اليومي لكن هذا الاتفاق لا يزال هو اساس الحياة السياسية اللبنانية لانه انهي الحرب اللبنانية ووضع اسس الميثاق الوطني الجديد وليس من مصلحة احد التنكر له او عدم تنفيذه قد تكون هناك ملاحظات لهذا الفريق او ذاك يمكن ان تبحث لاحقا بعدما تهدأ الخواطر ويستعيد لبنان امنه واستقراره وتعم فيه مناخات الحوار الوطني المسئول لاسيما وان بعض هذه الملاحظات محق ولا بد من اعادة النظر فيه بعد اختباره علي مدي16 سنة وهذا امر بديهي اذ ان تلك الفترة افسحت في المجال امام معرفة الثغرات التي شابت هذا الاتفاق وخلال التنفيذ برزت معطيات يجب معالجتها واخذها في الاعتبار الا ان أي بحث في موضوع الطائف لابد ان يكون وليد توافق وطني تماما كما كان هذا الاتفاق حصيلة توافق بين الاطراف المعنيين وحظي بدعم عربي ودولي.

حتي ان الذين كانوا فيما مضي يتحفظون علي بعض بنود الاتفاق باتوا اليوم مؤمنين بانه الصيغة الانسب للبنانيين واي فكرة لتعديله او اعادة النظر ببعض بنوده تحتاج الي مناخات توافقية قد لا تكون متوافرة الآن في الحياة السياسية اللبنانية.

لذلك من الانسب الاستمرار في تبني هذا الاتفاق وتنفيذه ريثما تحل الساعة التي تسمح فيها المعطيات المنطقية والواقعية للبحث في تعديله اذا لزم الامر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية